

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO: 04 - AVRIL 2016



2016/04/03

هكذا هرب الفرنسيون ملايين الدولارات باسم الدواء

بلال كباش

مصير مجهول لملايير الدينارات ذهبت كفارق بين الفواتير الحقيقية للأدوية والفواتير المضخمة

مليون أورو لـ 5مخابر فرنسية كبرى من بينها ROCHE و SANOFI و 32 مليار دينار لـ 5مخابر أخرى من بينها مخبر إسباني ALCON CUSI. ويظهر ذات التقرير السري بالتفصيل التلاعب الذي لجأت إليه هذه المخابرات بالتنسيق مع مسؤولين جزائريين سهّلوا لهم عملية إفراغ السوق وضبط مبدأ الحاجة السريعة لهذه الأدوية، على غرار مخبر SMITHKLINE وBEECHAM والمتواجد في كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيرلندا، والذي زوّد السوق الجزائرية بالأدوية بأكثر من 15مليون وحدة في سنة واحدة، بقيمة فاتورة مضخمة تم دفعها قدرت بـ 145مليون و 575 ألف و 488 أورو بفارق أكثر من 22مليونا و 50 ألف و 978 أورو عن الفاتورة الحقيقية. مخبر BIOCHIMI الفرنسي زوّد الجزائر بأكثر من 5ملايين وحدة من الأدوية بمبلغ تضمنته الفاتورة المضخمة قدر بـ 54مليونا و 621 ألف و 2 أورو وبفارق عن الفاتورة الحقيقية زاد عن 8مليون أورو. وأما مخابرات SANOFI -Synthélabo الفرنسية زوّدت الجزائر بـ 11مليونا و 803 ألف و 780 وحدة بقيمة مفوترة بـ 126مليون و 630 ألف و 826 أورو وبفارق عن السعر الحقيقي وصل إلى 19مليونا و 247 ألف و 796 أورو، فضلا عن Synthélabo -Groupe والذي زوّد السوق بـ 13 مليون و 235 ألف و 453 وحدة بسعر فاتورة مضخمة بلغت قيمتها 77 مليون و 354 ألف و 48 أورو، وبفارق عن الفاتورة الحقيقية قدر بـ 11 مليون و 456 ألف و 512 أورو. وأما مخابرات ALCON الفرنسية فزوّدت السوق الصيدلانية بـ 1مليون و 767 ألف و 406 وحدة، وبفاتورة مقدرة بـ 7ملايين و 739 ألف و 810 أورو، بفارق عن الفاتورة الحقيقية قدر بـ 124 ألف و 148 أورو، و BEAUFOUR الفرنسية التي زودت هي الأخرى السوق الجزائرية بكمية مقدرة بـ 2مليون و 331 ألف و 150 وحدة بقيمة مفوترة بـ 42مليونا و 134 ألف و 720 أورو بفارق مضخم قدر بـ 6 ملايين و 484 ألف و 267 أورو. بالإضافة إلى كل من :

FOURNIER و BRISTOL و BEAUFOUR/IPSEN PHARMA

و PARKE DAVIS و smartyne johnson و servier و upsa والتتي تراوحت قيمة تضخيم فواتيرهم بين 2 و 7مليون أورو خلال سنة واحدة.

يكشف تقرير سريّ تحوز « النهار » نسخة منه، عن عمليات خطيره قامت بها مخابرات أدوية فرنسية قبل 10 سنوات ، هربت من خلالها الملايير من الدولارات من خزينة الدولة عبر التلاعب بفواتير الأدوية التي كانت تدخل الجزائر تحت غطاء الاستيراد ويشير التقرير المتكون من 20 صفحة مختم فوقها بـ Secret و Confidentiel الذي رفعه آنذاك المدير العام الأسبق لصيدال علي عون للجهات المعنية « رئاسة الجمهورية»، إلى العديد من المخابرات الفرنسية وأخرى من جنسيات مختلفة كانت تهرب الأموال بالعملة الصعبة من الجزائر إلى الخارج بتواطؤ مسؤولين نافذين آنذاك في السلطة، عن طريق التلاعب بالفواتير بين السعر الحقيقي للأدوية والسعر الذي تضمنته الفواتير، مضيفا أن الأسعار التي تم عرضها للطرف الجزائري تفوق بكثير تلك المسوّقة في سوق التجزئة بالصيدليات عبر مختلف دول العالم، موضحا بالأرقام وأسماء المخابرات والفوارق المالية الكبيرة التي تم التلاعب بها ومن خلالها استنزاف الملايين من الدولارات من خزينة الدولة. وحسب الجدول الذي تم عرضه في الصفحات 7 و 8 و 9 و 10 من التقرير، والذي يبيّن اسم المخبر وبلد المنشأ والكمية المستوردة من الأدوية والسعر المفوتر بالإضافة إلى السعر الحقيقي، فإنه وخلال سنة واحدة فقط تم اختلاس أكثر من 34مليون أورو في غضون سنة واحدة فقط من قبل 15مخبرا فرنسيا يصدر الأدوية للجزائر، بالإضافة إلى 40

2016/04/04

أكد أن جريمته بدافع الحاجة لأجراء عملية جراحية موظف بمركز بريد الجزائر يختلس 250 مليون سنتيم من رصيد تاجر بصكوك نجدة

بأقصى ظروف التخفيف مراعاة لكبر سنه، في المقابل دفاع الضحية التمسّت استرجاع المبلغ المختلس، وهي نفس الطلبات التي تمسك بها ممثل بريد الجزائر الذي تأسس بدوره كطرف مدني في القضية، وأمام هذه المعطيات، طالب ممثل الحق العام بتسليط عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا و500 ألف دينار غرامة مالية في حقه، في انتظار الفصل في الملف إلى غاية الأسبوع المقبل.

سهيلة ز

منذ تاريخ 3 سبتمبر 2015، وهو يستعمل صكوك النجدة في كل عملية سحب يقوم بها إلى أن وصل المبلغ إلى 250 مليون سنتيم، مؤكدا أنه لم تكن له النية في السرقة وإنما لظروفه الاجتماعية القاسية، خاصة وأنه كان محتاجا تلك الفترة لإجراء عملية جراحية ولمخالصة بعض الديون المترتبة عليه، والدليل على ذلك أنه اتصل بالضحية ووعده بإرجاع المبلغ المختلس من رصيده، دفاع المتهم طالب من هيئة المحكمة إفادة موكلها

تم، نهار أمس، بمحكمة سيدي امحمد، محاكمة موظف بمركز بريد الجزائر بتهمة اختلاس أموال عمومية لمبلغ 250 مليون سنتيم استهدف من خلالها رصيد تاجر عن طريق استعماله صكوك النجدة، مبررا جريمته لحاجته إليها لإجراء عملية جراحية ولمخالصة بعض الديون المترتبة عليه.

المتهم المتواجد رهن الحبس المؤقت بمؤسسة الحراش، اعترف بالتهمة المنسوبة إليه منذ الوهلة الأولى، مشيرا إلى أنه كان

استعمل صكوك النجدة لسحب أجور ومدخرات الضحايا موظف بريد الجزائر متهم باختلاس أموال الزبائن

دفعات، من خلال استعماله صكوك النجدة في عملية تحويلات الأموال، كما أظهرت التحريات أن المبالغ المالية التي كان يحولها المتهم في كل مرة تجاوزت القيمة القانونية التي يسمح بها لسحب الأموال عن طريق صكوك النجدة والمقدرة بـ20 ألف دينار.

المتهم الموقوف بالمؤسسة العقابية وخلال مواجهته للتهمة المنسوبة إليه، لم ينكر قيامه بعملية الاختلاس واعترف على لسان دفاعه، بأنه تعرض لضغوطات كبيرة من طرف أشخاص كان قد استدان منهم لحل مشاكله المادية وأنه اضطر إلى أخذ أموال الضحية لتسديد ديونه التي صرفها في علاج ابنته المعاقة بنسبة 100 بالمائة كانت تحتاج إلى مبالغ باهظة لعلاجها. وطالب الضحية باسترجاع القيمة المتبقية التي اختلست من حسابها بعد أن قام المتهم بإعادة جزء منها والمقدرة بـ30 مليون سنتيم، وبعد سماع أطراف القضية التمس وكيل الجمهورية تسليط عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا و500 ألف دينار غرامة نافذة في حقه.

■ مريم - ز

أحال قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد بالعاصمة، ملقا قضائيا على المحكمة، بعد الانتهاء من عملية التحقيق في قضية فساد طالت أموال زبائن مركز بريد الجزائر لنياب جديد بوسط العاصمة، التي تورط فيها موظف بالمركز يبلغ من العمر 65 سنة، والمتابع بتهمة اختلاس أموال عمومية، إثر قيامه بسحب أموال أكثر من 5 متعاملين مع بريد الجزائر لفائدته بطريقة احتيالية.

وقائع القضية حسب ما ورد في جلسة المحاكمة أمس، التي تأسس فيها أحد الضحايا ومؤسسة بريد الجزائر كأطراف مدنية، جاءت بعد شكوى مرفقة بادعاء مدني أودعها الضحية في قضية الحال لدى عميد قضاة التحقيق بعد اختفاء مبلغ 250 مليون سنتيم من حسابه الخاص الذي اكتشفه بعد الاطلاع على قيمة المبلغ الصادر إلى حسابه بعد معاملة تجارية قام بها، واتضح من خلال التحقيق الذي باشرته الجهات القضائية أن المتورط في عملية الاختلاس موظف يعمل بمركز بريد باب جديد، قام بسحب المبلغ المذكور على

2016/04/05

مستشار إعلام آلي على رأس شبكة تزوير النقود في الكاليتوس بالعاصمة كانوا يصدد إغراق العاصمة بنصف مليار سنتيم من العملة الوطنية المزورة

طاولت لبيع البيض بالقرب من محل الجزارة التي يتعامل معها المتهم «س.م»، حيث تطورت بيئتهما العلاقة، فقام المتهم «س.م» بمنح مبلغ 16 مليون سنتيم كإعانة للمتهم «ع.س»، وهو الأمر الذي استغله الأخير وقام بمنحه كيسا به أموالا مزورة وطلب منه ترويجه في السوق أو التخلف منها. من جهة المتهم «ع.س»، أكد للقاضي أن الطمع جعله يحاول بيع النقود وأن المتهم الثاني أرسل له مشتري رفقة شخص يكتب «الطابلاطي»، وأحضر المتهم المبلغ في كيسين وكان يصدد عقد المسقفة، إلا أن مصالح الأمن داهمته وتم استرجاع المبلغ إلى جانب ثلاث صفائح من القنّب الهندي عثر عليها لدى تفتيش مسكن المتهمين، وبعد مواصلة التحريات، تم القبض على بقية أفراد العصابة، وتبين أن المتهم الرئيسي «ب.س» وهو مستشار إعلام آلي لدى شركة تتعامل هاتف نقال، هو الذي أحضر رفقة المتهم الآخر يعمل «كلوندستان»، الآلات المستعملة في التسخن والطباعة إلى منزل المتهم «س.م» وقام بنسخها وصنعها إلى غاية ساعة متأخرة من الليل، وتم حجز الآلات المستعملة في الطباعة لدى المتهمين الذين تضاربت تصريحاتهم، أمس، خلال ما جاء أثناء مراحل التحقيق، وتمسكوا بإنكار الوقائع، إلا أن النائب العام أثبتت قيام الجرم في حقهم وواجهتهم بالأدلة التي تم حجزها من طرف مصالح الأمن، ليتمسك المؤيد في حقهم.

طرحته، أمس، محكمة جنائيات العاصمة، مجددا ملف شبكة إجرامية تتكون من 7 عناصر مختصة في تزوير العملات الوطنية والأجنبية والمتاجرة بالمخدرات، يتحدر عناصرها من الكاليتوس ويزاقي في العاصمة، على رأسهم مستشار في الإعلام الآلي بوكالة المتعامل الهاتف النقال في الجزائر، توبعوا بجناية تكوين جماعة أشرار وتقليد وتزوير وتوزيع أوراق نقدية ذات سعر قاتوني في الإقليم الوطني وجنحة الحيازة من أجل المتاجرة في المؤثرات العقلية وطرح نقود مزورة للتداول، كانوا يصدد إغراق العاصمة بقرابة نصف مليار سنتيم مزورة من فئة 500 و1000 دج. وحسب أوراق قرار الإحالة، فإن وقائع قضية الحال تعود إلى تاريخ 28 نوفمبر 2011، إثر معلومات تحسنت عليها مصالح الضبطية القضائية تفيد بنشاط شبكة محترفة في تزوير وتقليد العملة الوطنية والأجنبية تنشط في العاصمة، وهي يصدد ترويج مبلغ ضخيم يقدر بنصف مليار سنتيم، لتتعلق على إثرها التحريات أين نصب أعوان الأمن كمينا لأحد أفراد العصابة، ويتعلق الأمر بالمتهم «ع.س»، الذي ضبط وهو يصدد ترويج 31 حزمة من فئة ألف دج بمبلغ إجمالي قدر بما يقارب 500 مليون سنتيم. هيئة المحكمة خلال مناقشتها للملف الجنائي، كشفت أن المتهم «ع.س» تعترف على المتهم «س.م» وهو موزع لمشتقات اللعوم في سوق الكاليتوس، أين يملك المتهم

أمن العاصمة يحقق في تهريب 200 مليار إلى دول الخليج

عبد الرحمن سالمى

وأضاف ذات المصدر أن الصعبة يعادل هذا المبلغ بالدينار الجزائري مليار 200 عمليات الاستيراد التي كان يقوم بها هذا المستورد قد قاربت سنتيم خلال السنوات القليلة الماضية، مشيرا إلى أن عناصر الفرقة الاقتصادية للأمن الوطن للعاصمة قد فتحت تحقيقا حول مجمل عمليات الإستيراد التي كان يقوم بها هذا الأخير من أجل التحقق منها حول ما إذا وحسب. احتوت عمليات تضخيم فواتير وتهريب عملة صعبة أم لا ، فإن عناصر من الضبطية القضائية التابعة للفرقة «النهار» مصادر الاقتصادية لأمن العاصمة قد تنقلت أمس إلى مركز البريد السريع ببئر توتة من أجل مباشرة عملية التحقيق، وكشف المزيد من ملاحظات عمليات التهريب التي كان يقوم بها هذا المستورد، خاصة فيما تعلق بالكشف عن ما إذا كان هناك أشخاص متورطون من داخل المركز، كانوا يقومون بتسهيل عملية تمرير السلع التي كان يستوردها هذا الأخير وأكدت ذات المصادر أن المستورد المتورط في عملية تهريب العملة الصعبة وتضخيم الفواتير مسبق قضائيا في عمليات تهريب أخرى لما كان يتعامل مع إحدى الشركات البريدية الأجنبية التي تنشط في الجزائر، قبل أن يغير نشاطه من هذه المؤسسة إلى مؤسسة البريد السريع بغية تمويه مصالح الأمن.

فتحت الفرقة الاقتصادية للأمن الوطني لولاية الجزائر العاصمة، تحقيقا حول عملية تهريب مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة قاربت قيمتها 200 مليار سنتيم، كان يقوم بها أحد مستوردي أجهزة الإعلام الآلي وملحقاتها، وهذا عن طريق استيراد هذه التجهيزات عبر طرود بريدية بوساطة البريد السريع من دول خليجية، أين يقوم بتحويل مبالغ مالية ضخمة بالعملة من «النهار» وحسب المعلومات التي تحوز عليها. الصعبة نحو دبي مصادر موثوقة مقربة من التحقيق، فإن تحقيق الفرقة الاقتصادية للأمن الوطني للعاصمة، قد انطلقت قبل عدة أشهر، وهذا بعد ورود معلومات من البنك الذي كان يتعامل معه هذا المستورد، أين كشفت التقارير الواردة من البنك عن وجود تلاعبات وتضخيم في فواتير شراء هذه التجهيزات بلدان خليجية على غرار دبي وأبو ظبي مقارنة بأسعارها الحقيقية من وانطلق تحقيق عناصر الفرقة الاقتصادية للأمن مباشرة عقب إدخال المعنى إحدى تجهيزات الإعلام الآلي المهنية، عن طريق طرد بالبريد السريع بمركز بئر توتة بالجزائر العاصمة، أين قام بفوترة هذا الجهاز مليون سنتيم لدى البنك، وأخرج مبلغ مالي بالعملة 800 بمبلغ يتجاوز

2016/04/10

الإطاحة بعصابة أفارقة مختصة في تزوير العملة ببلدية عين الكرمة في وهران

القبض عليهم في وسط البلدية، ولدى إخضاع الموقوفين المنحدرين من دولتي مالي والكاميرون، تبين بأنهم مهاجرون شرعيون، إلا أنهم يتشطون في عمليات غير قانونية متعلقة بالتزوير في العملات البنكية، لاسيما «اليورو». أين ضبط بحوزتهم على خزنة فولاذية تحوي بداخلها على 100 ورقة مقلدة، إلى جانب 93 قصاصات ورقية مهيأة للطبع وكذا معدات وأدوات تستعمل لذات الغرض ممثلة في حبر سري، وعليه تم تحويل المتهمين إلى مقر فرقة الدرك بعين الكرمة للتحقيق معهم حول القضية قبل إحالتهم على العدالة.

أوقعت مصالح الدرك في وهران، نهاية الأسبوع، بعصابة مكونة من أربعة مهاجرين أفارقة تضم ثلاثة ماليين وكاميروني، بعد تورطهم في عمليات تزوير العملة الأجنبية من نوع «يورو» وكذا حيازتهم معدات و93 قصاصات ورقية مهيأة للتقليد. وقائع القضية التي باشرت فرقة الدرك ببلدية الكرمة التحقيق في ملابساتها جاءت عقب شكوى أودعها شخص جزائري في الخمسينات من العمر، مفادها تعرضه لعملية احتيال من طرف عصابة من الإفريقيين يقيمون بمنطقة البرج البيض، وبناء على المعطيات المقدمة، قامت الفرقة بتحرياتها المعمقة وبحملات بحث عن المشتبه بهم ليلقى

2016/04/11

حبس أمين صندوق ملبنة «الأيدوغ» لتورطه في اختلاس مليار و100 مليون سنتيم من أموال الصندوق في عنابة

الأموال، بالإضافة إلى أليات المراقبة والمحاسبة في الشركة، وذلك بهدف الوصول إلى الجاني، قبل أن تتوصل الشرطة إلى أن أمين صندوق الملينة هو المشتبه فيه الرئيسي في هذه القضية، والذي اعترف خلال مراحل السماع والتحقيق الأمني معه، كما تم التوصل إلى أن بعض الوثائق والمحركات التجارية كانت مزورة ومضخمة، وقد تفجرت هذه الفضيحة في ظرف زمني شهد عدد من الحركات الاحتجاجية والإضرابات المتكررة لعمال الملينة، خصوصا أن عملية السرقة أثرت على صرف رواتبهم التي تأخرت على غير العادة.

طله بن سيدهم

بأمن ولاية عنابة قد باشرت تحقيقاتها الأمنية، نهاية شهر جانفي المنصرم، بعد اكتشاف تحويل مبلغ معتبر يقدر بمليار و100 مليون سنتيم من صندوق ملبنة الأيدوغ بولاية عنابة، وقد تم حينها توقيف أمين الصندوق تحفظيا عن العمل مع إكمال إجراءات التحقيقات الأمنية معه، خاصة أن كافة الشكوك وأصابع الاتهام كانت موجهة إليه، فيما وسعت عناصر الضبطية القضائية تحقيقاتها وتم سماع عدد من الموظفين والتحقيق مع بعض الأطراف التي قد تكون لها علاقة بهذه القضية، فيما وصلت عناصر الشرطة تحقيقاتها للتوصل إلى الطريقة التي تم من خلالها تحويل

أمر، أمس، وكيل الجمهورية لدى محكمة الحجار في عنابة بإيداع أمين صندوق خزينة ملبنة الأيدوغ البالغ من العمر 53 سنة رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية بوزعرورة، بعدما وجهت له تهمة اختلاس أموال عمومية وتزوير محركات تجارية، حيث كشفت تحقيقات الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة للشرطة القضائية بأمن ولاية عنابة تورطه في اختلاس قيمة مالية تفوق مليار و100 مليون سنتيم من خزينة الملينة. وحسب ما أكدته مصادر مطلعة ل«النهار»، فإن عناصر فرقة الشرطة الاقتصادية والمالية التابعة لمصلحة الشرطة القضائية

محكمة الاستئناف تقضي برفع العقوبة عن المتورطين في فضيحة تهريب حاوية سلع محظورة من الميناء

عقوبات تتراوح بين 4 و8 سنوات حبسا نافذا لـ 17 إطارا بالجمارك في ميناء العاصمة

قضت، أمس، الغرفة الجزائرية بمجلس قضاء العاصمة، برفع العقوبة في حق 25 متهما من بينهم 17 إطارا بالجمارك، تورطوا في تهريب حاوية من ميناء العاصمة إلى ميناء الرويبة الجاف.

مراقبة تعمل تحت الأشعة الحمراء استوردت بطريقة غير قانونية ضمن عملية استيراد تحوي ألعابا نارية «فيميجان» وكوابل هاتفية وقطع غيار للمركبات ومواد تجميل مقلدة، وقد وصلت الحاوية إلى ميناء العاصمة بتاريخ 8 فيفري 2015، قادمة من برشلونة في إسبانيا على متن باخرة لنقل البضائع تحمل سلعا مستوردة من طرف شركة تقع في العاصمة، ثم تم نقل الحاوية في اليوم الموالي إلى الميناء الجاف بالرويبة، وكانت تزن الحاوية آنذاك أزيد من 27 طنا من السلع والمنتجات، بعدما أصبح وزن الحاوية عند إجراء التحقيق أزيد من 17 طن، أي نقص منها 10 أطنان من السلع.



سنتيم من إجمالي بضاعة إحدى حاويات الميناء الجاف في الرويبة بالعاصمة، المقدرة بأكثر من 21 مليار سنتيم، حيث تم الاستيلاء على كمية معتبرة من كاميرات

الوظيفية واختلاس أموال عمومية. وتعود وقائع اكتشاف الجريمة إلى تاريخ 23 مارس 2015، بعد ضبط كاميرات المراقبة المتهمين متلبسين بسرقة ما قيمته 12 مليار

سهام زقان

تمت إدانت المتهمين بعقوبات تراوحت بين 4 و8 سنوات حبسا نافذا، فيما استفاد أحدهم وهو مناجير الشاب الشاوي من البراءة، فيما تم رفع العقوبة عن 3 متهمين تمت تبرئتهم بالمحكمة الابتدائية إلى 4 سنوات حبسا نافذا، على خلفية ضلوعهم في تهريب حاوية تحوي سلعا محظورة من ألعاب نارية وكاميرات مراقبة تم التصريح على أساس أنها أقمشة استوردت من إسبانيا، والتي على أساسها تمت متابعتهم بجرم خيانة الأمانة وتكوين جماعة أشرار والسرقة الموصوفة وعدم التبليغ عن جريمة واستيراد سلعة غير قانونية وإساءة استغلال

ضبط بحوزتهم أسلحة نارية وذخيرة حربية

تفكيك عصابة دولية مختصة في تهريب الزئبق وتزوير النقود في بومرداس

أفادت مصادر «النهار»، أن غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء بومرداس، طوت ملفا خاصا بثلاثة متهمين متورطين ضمن عصابة دولية مكونة من أفارقة وجزائريين يعملون في تجارة الممنوعات والتهريب، وهذا بإحالة ملفهم على محكمة الجنايات لبت فيه في الدورة الجنائية المقبلة، في ظل مجموعة تهم تعلقت بإصدار أوراق نقدية ذات سعر قانوني في الأقليم الوطني وحباسة مواد وأدوات معدة لصناعة النقود، مع حباسة أسلحة نارية وذخيرة حربية بالنسبة للمتهم الأول، إلى جانب المتاجرة في مواد ممنوعة.

توقيفهم الدخول بواسطتها في اشتباكات مع قوات الأمن، إلا أن محاولتهم فشلت بعد تطويق المكان، ومن خلال اعتراف اثنين من المتهمين المضبوطين بالشقة، وهما من أصل إفريقي، تم التوصل لمتهمين آخرين جزائريين تورطا كذلك ضمن العصابة، حيث تم توقيفهما بالقرب من محطة القطار بصدد تهريب كميات معتبرة من الزئبق فاقت قيمتها 200 مليون سنتيم، حسب ما أسفر عنه التحقيق، واعترف المتهمون أمام مصالح الأمن بأنهم ينشطون في المجال منذ فترة إلى جانب المتهمين الذين لا يزالون في حالة فرار.



و1000 دج، مع محلول خاص يستعمل في عملية التزوير، ناهيك عن أسلحة نارية وذخيرة حربية من دون رخصة حاول المتهمون أثناء

سعيدة م

قضية الحال، تحركت بناء على معلومات وردت مصالح أمن دائرة الاختصاص، مفادها وجود نشاط مشبوه للمتهم الرئيسي يتعلق بطرحه أوراق نقدية مزورة، وعلى هذا الأساس، انطلق تحقيق مكثف في الموضوع توصل لعناصر العصابة، ومن خلالها تم مدهمة منزل المتهمين الذي استأجروه بمنطقة في ضواحي بودواو من أجل ممارسة نشاطهم، حيث تم حجز ما يفوق قيمة 3 آلاف دج مزورة من فئات مختلفة، إلى جانب آلة نسخ وحقيبية معبأة بقصاصات معدة لتزوير أوراق نقدية من فنتي 2000

بسبب تأخره في توطين الأموال من جراء الثورة ببلده الأم

رجل أعمال ليبي متهم بتهرب 13 ألف دولار نحو بلده في صفقة لتسويق البلاستيك

الفاتورة محل متابعة، والتي تزامنت عملية تحويل الأموال مع الثورة الليبية، وهو الأمر الذي عززه دفاعه في مرافعته، موضحا أن ما وقع مع موكله سوى تخلف عن تسديد المبالغ في الأجال المحددة قانونا بـ 180 يوما، وأنه بتاريخ الوقائع أبدى نيته الحسنة بتسديده جزء من المبلغ ليتبقى على عاتقه آنذاك سوى 6 آلاف دولار، والذي استوفاه لاحقا إلى آخر سنتيم، ليطالب بإفادته بأقصى ظروف التخفيف، وعليه التمس النيابة في حقه غرامة 5 مرات قيمة مبلغ المخالفة. **ياقوتة. ز.**

بلاستيكية إلى دولة ليبيا الشقيقة، والمقدرة بمبلغ 13 ألف دولار، لتتم بذلك متابعتها قضائيا والتي على أساسها مثل أمام محكمة بئر مراد رايس في العاصمة بموجب أمر إحالة صادر عن قاضي التحقيق، عن تهمة مخالفة حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي الأفعال التي حاول تبريرها بتدهور الأوضاع السياسية والحرب التي عرفتها ليبيا في عهد «معمر القذافي»، حيث أكد أنه منذ سنة 2003 وهو يمارس نشاطه ولم يواجه أي مشكل في عملية توطين عائدات توسيق بضاعته، باستثناء

وجد رجل أعمال ليبي نفسه متورطا في قضية تهريب أموال بالعملة الصعبة، تقدر قيمتها بـ 13 ألف دولار من الجزائر نحو وطنه الأم، بعد عجزه عن توطين أمواله الناتجة عن عملية تسويق أعطية بلاستيكية، وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية التي عرفتها ليبيا بعهد «معمر القذافي». تحريك قضية الحال جاء بناء على شكوى قيدها بنك الجزائر خلال سنة 2012، عقب اكتشافه أن المتهم ارتكب مخالفة في حركة الصرف، من خلال إخراجه لنتاج تسويق بضاعة تتمثل في أعطية

الدرك يوقف شخصين احترفا تزوير الأوراق النقدية بيئر توتة

والذي اعترف بأنه تسلمه من صديق له قصد طرحه للتداول وترويجه وسط التجار ببلدية بيئر التوتة وما جاورها مقابل 500 دينار للورقة الواحدة، على أن يقسما المبلغ المتحصل عليه مناصفة بينهما.

وبناء على تلك التصريحات، تم إلقاء القبض على المشتبه فيه الثاني وسط مدينة بابا علي، أين تم اقتياده إلى مقر الفرقة للتحقيق معه حول الجرم المنسوب إليه.

وقد تم تقديم المشتبه فيهما أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة بوفاريك والذي أمر بإيداعهما الحبس الاحتياطي بعد أن وجه لهما تهمة جنائية إصدار وتوزيع وبيع نقود مزورة في انتظار محاكمتها وفقا لما يقتضيه القانون. سليم بوستة

تمكنت الكتبية الإقليمية للدرك الوطني بيئر توتة، من توقيف شخصين احترفا تزوير الأوراق النقدية وترويجهما.

وحسب بيان لخلية الإتصال للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الجزائر، فإن توقيف المشتبه فيهما جاء بناء على معلومات مؤكدة وصلت فرقة الدرك الوطني بابا علي تفيد بقيام أحد الأشخاص بترويج أوراق نقدية مزورة على مستوى حي الروين ببابا علي ببلدية بيئر توتة.

ووفقا لذات المصدر، فقد تم استغلال تلك المعلومات لمتابعة وترصد الفاعلين، مما مكن من توقيف أحد الأشخاص، ويتعلق الأمر بشاب في 20 من العمر والذي عثر بحوزته على مبلغ مالي مزور قدر بـ 45 ألف دينار